قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٠٨

بشأن الموافقة على عقد الاتفاق التنفيذى

الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الهاشة بمنطقة مصر الوسطى - العليا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على عقد الاتفاق التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الهاشة بمنطقة مصر الوسطى - العليا ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ شوال سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ٤ أكتوبر سنة ٢٠٠٨م)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى غرة ذى الحجة سنة ١٤٢٩هـ

(الموافق ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٠٨م)

عقد اتفاق تنفيذى

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة

بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الهاشة

برنامج الأغذية العالمى - البرنامج القطرى ٢٠٠٧-٢٠١١

البند الثالث :

توفير سبل الحياة وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الريفية الفقيرة

البند الفرعى : منطقة مصر الوسطى - العليا

حيث إن حكومة جمهورية مصر العربية (والتى سوف يشار إليها هنا فيما بعد «بالحكومة») وبرنامج الأغذية العالمى (والذى سوف يشار إليه هنا فيما بعد به «WFP» قد وقعا الاتفاقية الأساسية والخاصة بمساعدات برنامج الأغذية العالمى وذلك ضمن محتوى الاتفاقية التى وقعت بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى فى ٥ سبتمبر ١٩٦٨

وحيث إن برنامج الأغذية العالمى قد وافق على تقديم هذه المساعدة فى ضمن إطار وفى نطاق الشروط والأحوال الواردة بالبرنامج القطرى والمعتمد من المجلس التنفيذى والمقدم لحكومة مصر فى أكتوبر ٢٠٠٦ وفى نطاق خطة العمل للبرنامج القطرى والموقع من كل من معالى وزير الزراعة واستصلاح الأراضى نيابة عن الحكومة المصرية ومدير المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى بمصر نيابة عن البرنامج .

وحيث إن الحكومة قد طلبت مساعدة البرنامج فى تنفيذ المكون الثالث للبرنامج القطرى وهو «المساندة فى سبل العيش وتكوين الأصول لفقراء الريف فى مصر الوسطى والعليا» (والمشار إليها هنا فيما بعد «بالمشروع») ولذلك ولرغبة كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى فى تبادل التعاون من خلال المشروع السابق ذكره قد وافقا على ما يلى :

(البند الأول)

الغرض من ووصف المشروع ومساعدة برنامج الاغذية العالمى

(١-١) مضمون سياسة المشروع :

يخاطب هذا المشروع مشكلة انعدام الأمن الغذائى والتى نجمت عن الفقر المدقع فى مناطق مصر العليا وذلك من خلال استعراض أفضل الممارسات لمساعدة واضعى السياسة فى حكومة مصر وتستهدف هذه السياسة زيادة مستويات الدخل وبالتالى تسمح بفتح طريق لتحقيق الأمن الغذائى بمناطق مصر العليا وسوف يتحقق ذلك من خلال مساعدة المجتمعات الريفية التى تعانى من الفقر على خلق أصول مادية بشرية واجتماعية والتى ستسهم فى زيادة دخل تلك المجتمعات من الزراعة والثروة الحيوانية والأنشطة المكملة لها

ويتنفيذ ذلك سوف يتمكن المشروع من مساعدة حائزى الحيازات الزراعية الصغيرة على تحسين التنوع المحصولى لزراعاتهم ، زيادة فرصة التعامل مع الأسواق وتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد وأيضًا تحسين الإنتاجية فى مجالاتها المختلفة والقائمين بها ، كما تهتم هذه السياسة بتوضيح أفضل الممارسات لخلق فرصة عمل فى هذا القطاع الخاص بالفقراء وغير الحائزين على أراضى زراعية وخاصة المرأة والخريجين الذين يعانون من البطالة .

(١-٢) تحليل المشكلة :

لقد استفادت مصر على مدى السنتين السابقتين من النمو الاقتصادى الذى بلغ من ٣ إلى ٦٪ سنويًا ، ومع ذلك فإن هذا النمو يخفى وراءه تغييرات خاصة فى مواقع هامة ففى حين بلغ النمو الاقتصادى حوالى ٨٪ فى مناطق الحضر تعرضت مناطق أخرى مثل مصر العليا لتأثير سلبى على معدل النمو لدخل الفرد ومازالت محافظات مصر العليا تسجل على أنها أكثر المحافظات التى تعانى من عجز الموارد والشروط الأساسية التى تكفل مركزاً متكافئًا لأفراد المجتمع كما أنها أكثر الأقاليم تعرضًا لعجْز الأمن الغذائى بالدولة حيث إن نسبة حوالى ٣٤,٢٪ من التعداد السكانى بتلك المحافظات يعيش دون خط الفقر وأن حوالى ٣٦,٤٪ من التعداد يستهلك معدلات أقل من الأساسيات اللازمة لاحتياجاتهم الغذائية اليومية المفروض وإن حوالى ٥٥٪ من فقراء مصر يعيشون فى إقليم مصر العليا وتمثل محافظتى سوهاج وأسيوط أكثر المحافظات التى تعانى من أسوأ معدلات التنمية وانتشار الفقر .

وتتفاقم معدلات الفقر فى هذا الإقليم نتيجة لتفتت الحيازة الزراعية وتحولها إلى حيازات فى منتهى الصغر وبما يمكن القول معه إن حوالى ٤٧٪ من حائزى تلك الحيازات (أقل من فدان) يعتبروا من شريحة المعدمين أو غير الحائزين على حيازات زراعية فى حين حوالى ٣٥٪ تتراوح الحيازة الزراعية بينهم ما بين فدان إلى ثلاثة أفدنة .

وتمثل الحيازات الصغيرة أكثر من ٥٠٪ من إجمالى قيمة الأراضى الزراعية فى إقليم مصر العليا وهو ما يشير إلى أهميته على المستوى القومى فيما يتعلق بقيمة الأصول والاحتمالات المستقبلية الزراعية ، لقد تم تصنيف المزارعين الحائزين على حيازات زراعية صغيرة (فدانين أو أقل) كنموذج للفقر حيث يعانون من ضآلة العائد من الزراعة وذلك نتيجة لحجم الحيازة مقترنة باختيار نوع المحاصيل الفقيرة فى عائداتها الاقتصادية وكذلك الخدمات الإرشادية غير المناسبة غير قادر على شراء ثروة حيوانية كما لا توجد لديه السبل للحصول على تمويل صغير .

ونتيجة للفقر السائد يعانى فقراء سكان الريف بإقليم مصر العليا من صعوبة توفير التغذية المناسبة وقد تبين من الدراسات الميدانية على المستوى القومى أن حوالى ١٥,٦ من الأطفال تحت سن خمس سنوات يعانون من التغذية فى حين تصل النسبة بين أطفال المناطق الريفية فى إقليم مصر العليا أكثر من ٢٠٪ والتى يعانى ٥٪ منهم من الهزال وحوالى ١٢٪ منهم يعانون من نقص الوزن مقاربة بالمعدلات الطبيعية للأطفال فى نفس مرحلة العمر ، كما أسفر المسح الميدانى المنفذ حديثًا بمعرفة برنامج الأغذية العالمى فى مواقع عمل مشروعاته بإقليم مصر العليا عن ظهور مؤشرات واضحة لنقص فيتامين (أ) بين حوالى ٣٠٪ من السيدات وانتشار الأنيميا فى حوالى ٩٠٪ و٩٧٪ بين الأمهات والأطفال تحت سن خمس سنوات على التوالى كما أظهر المسح الميدانى أيضًا أن حوالى ٢٥٪ من الأطفال بمناطق عمل مشروعات البرنامج تعانى من نقص الوزن والهزال الذى صنف على أنه ظاهرة متكررة فى ١٣٪ من الحالات التى تم بحثها .

ولمواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة تشجع الأسر الفقيرة أطفالها خاصة الصبية على العمل كما تحرم الفتيات منهم من التعليم الأساسى هذا بالإضافة إلى قيامهم بدفع قيمة المشتريات لاحتياجات الأسرة بالآجل مقتصرين على الحد الأدنى من الكم والنوع فى غذائهم كما يشتركون فيما يسمى بنظام الجمعية وذلك بدفع مبلغ شهرى لمدة محددة لمجموعة مجددة ويتم قبضها بالتناوب .

إن انتشار الفقر وأمراض سوء التغذية فى صعيد مصر مظهر يتناقض مع تطبيق الحكومة لبرنامج شامل يعمل على توفير الدعم الحكومى لمواد غذائية محددة وينفذ تحت شعار حماية المستهلك الفقير حيث إن تلك الفئات الفقيرة والضعيفة فى صعيد مصر غير قادرة على الاستفادة الكاملة من تلك البرامج التى مازالت تمثل عبئًا على العجز الموجود بالفعل فى الموازنة وميزان مدفوعات للدولة والذى يقدر بما يزيد عن ٧ مليار دولار و٥ , ٣١ مليار دولار على التوالى . وتقوم الحكومة المصرية حاليًا بإصلاح هذه البرامج (بطاقات التموين) حتى يصل الدعم لمستحقيه من الفقراء دون غيرهم بالإضافة إلى تحسين نوعية المواد الغذائية المقدمة . وفى هذا الشأن يمكن لبرنامج الأغذية العالمى أن يساعد على سد تلك الفجوة وتقديم مساعداته للفقراء المعدمين لحين قيام الحكومة بالانتهاء من إصلاح برامج الدعم الغذائى .

إدراكًا منها لحالة الفقر السائدة فى صعيد مصر ، خططت الحكومة لمواصلة زيادة الاستثمارات المتدفقة إلى هذه المنطقة خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٧-٢٠١١) وهو الاتجاه الذى بدأ فى الخطة الخمسية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) كما تعمل الحكومة على تطبيق سياسة اللامركزية خاصة فيما يتعلق بالأنشطة المالية والتنموية بهدف زيادة كفاءة استخدام الاستثمارات العامة .

(١-٣) المساعدات السابقة لبرنامج الأغذية العالمى لدعم الفئات الهاشة :

يقدم برنامج الأغذية العالمى دعمه لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى سياستها لتوطين شباب الخريجين الذين يعانون من البطالة وصغار المزارعين وتمليكهم أراضى صحراوية جديدة لاستصلاحها ، قام البرنامج بمساعدة سلسلة من المشاريع الاستيطانية على أراضى الاستصلاح الجديدة فى مصر بتكلفة إجمالية حوالى ٣٠٠ مليون دولار ، وقد غطت هذه المساعدات خلال الـ ٢٨ سنة الماضية حوالى ٣٢٪ من إجمالى الأراضى المستصلحة حديثًا حيث تم توطين ١٦٦ أسرة حتى الآن . لقد تركزت مساعدات برنامج الأغذية العالمى على الأراضى الجديدة التى تقع فى المناطق الواقعة على دلتا النيل فى مصر السفلى .

لقد أجريت العديد من الدراسات لتقييم أثر هذا المشروع بما فى ذلك التقييم المرحلى الذاتى (أبريل ٢٠٠٤) ودراسة آثار المشروع (مايو ٢٠٠٥) وتقرير المراجعة الداخلية (يوليو ٢٠٠٥) وتقرير متابعة البرنامج القطرى (نوفمبر ٢٠٠٥) حيث أكدت جميعها المساهمة الإيجابية لبرنامج الأغذية العالمى فى دعم الفقراء المعدمين ، وخاصة أثناء المرحلة الأولى من استيطانهم ، وعلاوة على ذلك فقد أشارت تلك الدراسات إلى ضرورة دعم الفئات الأكثر هشاشة فى صعيد مصر من خلال مساعدتهم على إقامة الأصول وزيادة دخلهم من الزراعة والثروة الحيوانية والخدمات التكميلية إلى أن تصبح مكتفية ذاتيًا ، تضمن هذا العقد التنفيذى دمج للدروس المستفادة التى أوصت بها بعثات التقييم المختلفة .

(١-٤) مبررات مساعدات برنامج الاغذية العالمى :

يخاطب هذا المشروع مشكلة انعدام الأمن الغذائى والتى نجمت عن الفقر المدقع فى مناطق مصر العليا وذلك من خلال زيادة مستويات الدخل من الأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية والذى بدوره سوف يحقق إنتاجية ذات قيمة عالية مما يسمح بفتح طريق لتحقيق الأمن الغذائى بمصر خاصة إذا تم تطبيقه على المستوى القومى ، وسوف يتحقق ذلك من خلال مساعدة المجتمعات الريفية التى تعانى من الفقر على خلق الأصول الأساسية اللازمة لحياتهم وبمساعدة حائزى الحيازات الزراعية الصغيرة على تحسين التنوع المحصولى لزراعاتهم ، زيادة فرصة التعامل مع الأسواق وتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد وأيضًا تحسين الحدية الإنتاجية للأراضى الزراعية هذا بالإضافة إلى توفير مصدر لدخل الزوجة وأسر المعدمين . يساعد هذا المشروع عدد من المجتمعات الهامشة بمنطقة مصر الوسطى العليا على خلق وامتلاك وإدارة الأصول الضرورية لاستمرار معيشتهم بالإضافة إلى توفير التدريب والمساعدات الفنية والتمويل الصغير ، يصرف المنتفعين حوالى ٧٠٪ من دخلهم على توفير الغذاء ، ولكن مع وجود المعونة المقدمة من برنامج الأغذية العالمى فإنهم يستطيعون توفير نسبة كبيرة من أجورهم وتوجهها لتحسين ظروفهم المعيشية .

تقوم الحكومة المصرية بتطبيق برنامج شامل يعمل على توفير الدعم الحكومى لمواد غذائية محددة وينفذ تحت شعار حماية المستهلك الفقير ومع ذلك فإن الفئات الهاشة الفقيرة فى صعيد مصر غير قادرة على الاستفادة الكاملة من تلك البرامج لأنها لا تصل إلى مستحقيها . وتقوم الحكومة المصرية حاليًا بإصلاح هذه البرامج حتى يصل الدعم لمستحقينه من الفقراء دون غيرهم بالإضافة إلى تحسين نوعية المواد الغذائية المقدمة ، وفى هذا الشأن يمكن لبرنامج الأغذية العالمى أن يساعد على سد تلك الفجوة الغذائية لعدد ٥٠٠٠٠ ألف فرد فى محافظات صعيد مصر لحين قيام الحكومة بالانتهاء ومن إصلاح برامج الدعم الغذائى وقيام الدولة بزيادة مبالغ الإنفاق العام الموجه لتلك المناطق .

٢ - أهداف ومخرجات المشروع :

(٢-١) الأهداف طويلة المدى :

تمشيًا مع استراتيجية الحكومة المصرية لتنمية المناطق الريفية والتزامها نحو زيادة الاستثمار فى منطقة صعيد مصر فإن الأهداف طويلة المدى لهذا المشروع تشمل مساعدة الأسر والمجتمعات الفقيرة التى تعانى دائمًا من نقص الغذاء على زيادة دخلهم من العائد الزراعى والثروة الحيوانية وتوفير الخدمات الأساسية من خلال خلق أصول مادية واجتماعية وبشرية .

(٢-٢) الأهداف المباشرة للمشروع والتى تتمثل فيما يلى :

(أ) تمكين المجتمعات الهاشة من خلال دعم المنظمات المجتمعية وتشجيع الاستقلالية الفردية اقتصاديًا .

(ب) خلق أصول مادية تساعد على تحسين مستوى المعيشة داخل تلك المجتمعات .

(جـ) العمل على زيادة دخل الأسر من النشاط الزراعى والثروة الحيوانية وتحسين الخدمات الأساسية .

(د) توفير فرص التدريب للمنتفعين لتحسين مهاراتهم ورفع درجة الوعى لديهم لأهمية العادات الغذائية والصحية السليمة .

(٢-٣) الأهداف غير المباشرة المحققة من خلال شركاء برنامج الأغذية العالمى :

(أ) خلق قنوات الاتصال بين المزارعين من جهة وموردى القطاع الخاص والمصدرين وبائعى التجزئة من جهة أخرى لتحسين دخل المزارع من الزراعة والإنتاج الحيوانى .

(ب) توفير التمويل الصغير من خلال الوسائل التجارية وصندوق التنمية .

(جـ) تطوير تكنولوجيا ما بعد الحصاد مثل مصانع تغليف المواد الغذائية المجمدة والمتاجر التى تخدم مناطق عمل المشروع .

(٢-٤) المخرجات المتوقعة :

(أ) دعم وتمكين عدد ٢٠ مجتمع من المجتمعات الهاشة بما يعود بالنفع على ٢٠٠٠ أسرة منتفعة على الأقل .

(ب) تطوير الأصول الزراعية لعدد ١٠ مجموعات زراعية بما يعود بالنفع على ١٠٠٠ مزارع على الأقل .

(جـ) تقديم الدعم فى مجالات التغذية الصحة العامة والصرف الصحى فى بعض المجتمعات الهاشة بما يعود بالنفع على ٢٠٠٠ منتفع على الأقل .

(د) توفير فرص لعمل المشروعات الصغيرة ذات العائد بما يعود بالنفع على ٤٠٠ منتفع على الأقل .

(هـ) خلق أصول مادية بما يعود بالنفع على ٢٠٠٠ منتفع على الأقل .

(٢-٤) الأنشطة :

سيتم تنفيذ المخرجات سالفة الذكر عن طريق تنفيذ الأنشطة التالية:

مخرج ١ - تمكين المجتمعات الهاشة :

يتم تمكين تلك المجتمعات للمشاركة فى جميع مراحل التخطيط والمتابعة والتقييم للمشروع ، كما سيتم تطبيق دليل تنمية المجتمعات بالمشاركة والذى تم تطويره بالتعاون مع هيئة التنمية الألمانية *(GTZ)* ، لأكثر مدى ممكن . تدريب ٣٠ ممثل بل أكثر من ذلك سوف يتم عن المؤسسات المجتمعية المحلية على مهارات التفاوض والاتصال وإدارة الأعمال والضوابط التنفيذية والمالية الداخلية وكذلك تكنولوجيا المعلومات .

كما سيتم التأكد على مشاركة السلطات المحلية على مستوى المحافظة وذلك من خلال تشكيل لجنة على مستوى المحافظة تتناول المسائل الاستراتيجية لإدارة المشروع وسوف ينضم لهذه اللجنة ممثلين عن المحافظة والمؤسسات المجتمعية والقطاع الخاص .

مخرج ٢ - خلق أصول مادية :

خلق أصول مادية تعمل على زيادة الدخل من الأنشطة الزراعية وتربية الحيوانات والخدمات المعاونة التى سيتم إنشاؤها تحت شعار الغذاء مقابل العمل . وتشمل تلك الأصول الصوب الزراعية والمزارع الإرشادية والمشاتل وبنوك المواشى والتجهيزات الخاصة بمعاملات ما بعد الحصاد ومراكز التدريب ومصانع تعليب المنتجات المجمدة .

مخرج ٣ - حصول المنتفعين على المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعى والثروة الحيوانية والخدمات المعاونة :

الاستعانة بخبراء مؤهلين تأهيلاً عاليًا من مركز الزراعة الحيوية بأسوان والجامعات والمراكز البحثية ذات الشهرة لتوفير دورات تدريبية نظرية لمجموعة تصل إلى حوالى ٢٠ مهندس إرشاد زراعى ، وعقب تلك الدورات يتم تدريب هؤلاء المهندسين بالإضافة إلى ٢٠٠ منتفع ميدانيًا فى الحقول الإرشادية ، ويتم تعيين هؤلاء المهندسين للاستعانة بهم فى خدمة المنتفعين طوال مدة المشروع .

تدريب الفقراء المعدمين غير العاملين خاصة النساء على أفضل وسائل القطف وخدمات ومعاملات ما بعد الحصاد مثل الفرز والتدريج والتعبئة والتخزين حيث تحتاج تلك المعاملات إلى مهارات عالية خاصة فى تلك المناطق وقد وضح ذلك فى تطبيقات التدريب المجتمعة لبرنامج الأغذية العالمى . وتدريب النساء على الوسائل الحديثة لزيادة إنتاج الثروة الحيوانية .

تنظيم زيارات تبادل الخبرات تحت ما يعرف بنشاط من مزرعة إلى مزرعة لـ ٢٥ فرد من أعضاء جمعيات تنمية المجتمع والتى بدورها ستعمل على نشر الوعى فى مجتمعاتهم وفقًا لخطط متفق عليها .

إنشاء مراكز تسويق زراعية لإمداد المزارعين بآليات التسويق ومعلومات عن أسعار السلع بالأسواق وتوفير دورات تدريبية على التدرج والتعبئة والتسويق وتوفير الخدمات اللازمة لربط المزارعين بالمصدرين والموردين ومصنعى الأغذية من القطاع الخاص .

تدريب الخريجين الذين يعانون من البطالة فى أكثر المناطق فقراً وتأهيلهم للعمل فى مراكز التسويق او انشطة معاملات ما بعد الحصاد .

توفير فرص للحصول على قروض صغيرة للمنتفعين لتمويل المشروعات الصغيرة ذات العائد فى مجالات الزراعة وإعادة تدوير المخلفات وتربية الحيوانات والخدمات المعاونة الأخرى .

مخرج ٤ - اكتساب المنتفعين للمهارات الضرورية اللازمة لتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم :

توفير التدريب على المهارات الحياتية اللازمة مثل محو كل من الأمية والأمية الرقمية التعرف على طرق الاتصال ومناهج المشاركة مع إثارة الوعى لأهمية دور الريادة بين المنتفعين حيث من المخطط أن يتولى هؤلاء المتطوعين النساء فى مجتمعاتهم .

تنظيم حملات توعية صحية وغذائية بالتعاون مع المعهد القومى للتغذية وبعض الإدارات الصحية الأخرى فى مجالى الصحة والغذاء كما سيتم اختيار ٤٠ متطوع بحد أقصى وتدريبهم على بعض المهارات المتعلقة بالصحة والغذاء مثل تدريب القابلة (الداية) وتدريب المنتفعين على الإسعافات الأولية .

٣ - الفائدة العائدة من المشروع والمستفيدين منه :

(٣-١) أسلوب ومعايير اختيار منتفعى المشروع :

يقدر إجمالى عدد المستفيدين من المشروع بحوالى ٣٠,٠٠٠ نسمة يمثلون من أكثر سكان محافظات مصر الوسطى العليا هشاشة منهم نسبة حوالى ٣٠٪ من السيدات . تعطى أولوية لأكثر المناطق هشاشة فى محافظتى أسيوط وسوهاج وكلما توافرت المصادر

كلما سيتم إضافة مناطق من بنى سويف والفيوم . فيما يلى جدول يوضح قائمة بالمحافظات المدرجة فى المشروع وعدد المنتفعين فى كل محافظة :

المحافظة	عدد الأسر	عدد المنتفعين
١ - المحافظات التى لها أولوية :		
- سوهاج	١٠٠٠	٥٠٠٠
- أسيوط	١٠٠٠	٥٠٠٠
٢ - محافظات أخرى :		
- الفيوم	٢٠٠٠	١٠٠٠٠
- المنيا	١٥٠٠	٧٥٠٠
- بنى سويف	١٥٠٠	٧٥٠٠
إجمالى	٧٠٠٠	٣٥,٠٠٠

يتم اختيار القرى والمجتمعات بالتشاور بين برنامج الأغذية العالمى والجهاز المنوط بإدارة مشروعات مساعدات برنامج الأغذية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى واللجنة الإشرافية ويتم اختيار تلك المجتمعات بناءً على مدى هشاشة المجتمع (الفقر وحالات سوء التغذية) واحتمالات تنفيذ المشروعات التنموية بها (يكون المؤشر عليها هو وجود الموارد البشرية والطبيعية) .

يتم تنفيذ خطة العمل التنموية الخاصة بكل مجتمع بناءً على تطبيق منهج المشاركة بدعم من المشروع وبرنامج الأغذية العالمى وسوف تشمل خطط العمل على الأهداف والأنشطة والنتائج والجدول الزمنى للأنشطة وتوزيع الأدوار والمسئوليات وعدد المنتفعين والمدخلات المطلوبة (بما يشمل الخامات والخبرات والمعونة الغذائية المطلوبة) . تقوم اللجنة الإشرافية بمراجعة خطة العمليات وعمل التعديلات اللازمة فى ضوء الأهداف التنموية لكل محافظة والموارد المتاحة للمشروع ويتم إرسال الخطط التنموية المجتمعية للمشروع وبرنامج الأغذية العالمى للمراجعة والتصديق .

وبمجرد اعتماد خطة العمليات سوف يشترك أعضاء من المؤسسات المجتمعية المحلية والشخصيات القيادية داخل المجتمع فى الاختيار الفعلى للمنتفعين حيث يكون قائمًا على محددات تشمل الفقر ، الحالة الغذائية ، النوع الاجتماعى ، الحضور والتواجد الدائم ، والحس الانتمائى للمجتمع موضوع المساعدة من المشروع ، مدى وثاقة الصلة بين الأنشطة الاقتصادية التى يقومون بها والأهداف التى يركز عليها المشروع ومدى جديتهم فى الالتزام بتحقيق أهداف المشروع وإنجاحه . ويتم تطوير معايير الاختيار بواسطة كل من برنامج الأغذية العالمى والجهاز المنوط بتنفيذ مشروعات برنامج الأغذية العالمى بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى واللجنة الإشرافية وبعد ذلك يتم إشراك المؤسسات المجتمعية التنموية .

(٣-٢) الفوائد العائدة من المشروع :

تتضمن فوائد المشروع توفير حصة غذائية للمنتفعين وأسرهم يتم توزيعها على أساس المشاركة الجدية فى الأنشطة الواردة فى خطة العمل وهى أنشطة التدريب والاستفادة من نشاط القروض والاستفادة من الأصول المادية التى سيتم الحصول عليها نتيجة لدعم زيادة الدخل بموجب هذا المشروع ويقدم برنامج الأغذية العالمى المعونة الغذائية لأسر المنتفعين على أساس ربع سنوى والتى تقدر قيمتها الشهرية بـ ٢٥ دولاراً ويبلغ إجمالى حجم المعونة الغذائية المقدمة من البرنامج ٣٢٠٠ طن ويخضع ذلك لتوافرها لدى البرنامج .

يتم ربط المعونة الغذائية بالفوائد العائدة من المشروع مثل التدريب والخدمات الإرشادية والأصول الزراعية وتوفير التمويل الصغير ، وبالنسبة للمساعدات غير الغذائية سيتم تحديدها من خلال تطبيق منهج المشاركة حيث إنها ستختلف من مجتمع لآخر .

إن الفائدة الأشمل للمشروع هى تحفيز الهيئات المحلية التابعة للحكومة المصرية على تطبيق مفهوم اللامركزية أثناء تنفيذ الأنشطة التنموية فى المجتمعات الريفية .

(٣-٣) الاهتمام بالنوع الاجتماعى (الجندر) واثره على المرأة :

تحتل المرأة مركزها فى اهتمامات المشروع وخاصة اللاتى يتعرضن لمخاطر الاتجار وضحايا الهجرة الداخلية .

ضمان استفادة المرأة من أنشطة المشروع بشكل متكافئ مع الرجل .

تحقيق قواعد المساواة بين الجنسين فى مجال توزيع المعونة الغذائية والاستفادة من أنشطة المشروع . وسوف يسعى برنامج الغذاء العالمى بكافة السبل لتحقيق ضمان تمثيل المرأة فى لجان إدارة مشروعات الأنشطة المختلفة ولجان توزيع المعونة بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ ، وقد يصعب تحقيق ذلك فى كل مناطق عمل المشروع إلا أن البرنامج سيعمل على وضع خطط بديلة لجعل صوت المرأة مسموعًا .

زيادة الوعى بالتغذية المناسبة لكل من المرأة والطفل .

ضمن الأهداف الهامة المتعددة التى يسعى المشروع إلى تحقيقها يأخذ نشاط رفع كفاءة مهارة المرأة فى مجال محو الأمية الرقمية والمهنية واستخدام الحاسب الآلى واستخدام اللغة الإنجليزية موضعه الهام على رأس أهداف المشروع بصفة عامة ومن المنتظر أن يتم تنفيذ هذا النشاط من خلال التعاون هيئة محو أمية الكبار وهى هيئة حكومية معتمدة وكذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية .

(٣-٤) اهتمامات البيئة :

من المتوقع أن يؤثر المشروع إيجابيًا على البيئة من خلال تدريب المزارعين على استخدامات نظم الزراعات وطرق الرى الصديقة للبيئة والتى تفى فى نفس الوقت بمتطلبات السوق المحلى ومعايير التصدير ، كما سيعمل المشروع على نشر الوعى الصحى والمرافق الصحية فى القرى المستهدفة ومن المتوقع أنه لن تكون هناك أية آثار سلبية تذكر فى المناطق التى ينفذ بها مشروعات برنامج الأغذية العالمى .

(المادة الثانية)

تعهدات برنامج الاغذية العالمى

إضافة إلى الشروط والبنود التى تم الاتفاق عليها بين كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى والتى سبق الإشارة إليها فى العقد الموقع بينهما ... يتولى برنامج الأغذية العالمى الوفاء بتعهداته على النحو التالى :

١ - تقديم المعونة الغذائية :

(١-١) وفقًا لما هو متاح من الموارد بصفة عامة أو سلعة غذائية بذاتها بصفة خاصة سوف يقدم برنامج الأغذية العالمى للحكومة المصرية السلع الغذائية (يتم التسليم فى الميناء فى حالة توريد المعونة من الخارج بينما يتم تسليمها بالمخازن فى حالة شرائها من السوق المحلى) وفيما يلى بيان بكميات المواد الغذائية والتى تقدر قيمتها الإجمالية (متضمنة تكلفة الشحن والخبير المصفى والإشراف المحلى) ٧٩٠,٠٠٠,٧ دولاراً أمريكيًا:

١ -	١١,٤٩٨	طن مترى من دقيق القمح .
٢ -	٧٦٧	طن مترى زيت نباتى .
٣ -	١,٢٧٨	طن مترى عدس .
٤ -	٥١١	طن مترى سكر .
٥ -	١٢٨	طن مترى ملح .

(١-٢) تتنوع المواد الغذائية المذكورة بعاليه وفقًا للعادات الغذائية المحلية وهى تمثل حجم تمويل المشروع وأغراضه المتفق عليها . وقد تختلف الكميات والأنواع من المواد الغذائية التى ستقدم للمشروع وفقًا لما هو متاح لبرنامج الأغذية العالمى ومحليًا بالدولة المتلقية . وتمثل الموارد المشار إليها بعاليه جزءاً من البرنامج القطرى العام وللمدير القطرى الحق فى إعادة توزيع الموارد من مشروع إلى آخر بالتشاور مع اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية .

(١-٣) وفقًا للمتاح من الموارد الغذائية يوفر برنامج الأغذية العالمى مواد المعونة وحتى تاريخ انتهاء هذا المشروع .

(١-٤) تحدد الشحنات طبقًا للمتاح من السلع المذكورة بعاليه وفقًا لمعدل تنفيذ المشروع وقد يتطلب الأمر حدوث تغيير فى مواعيد تنفيذ أنشطة المشروع طبقًا لما يتم الاتفاق عليه مع الحكومة .

(١-٥) قد يحدث تغير فى مدى وفرة السلع الغذائية المتاحة محليًا (سواء مطابقة أو مشابهة لما يورده برنامج الأغذية من سلع) خلال فترة المشروع وعليه فإن البرنامج يتعهد بشراء هذه السلع من السوق المحلى .

(١-٦) يتعهد برنامج الأغذية العالمى بأن يخطر الحكومة المصرية بقدر الإمكان وبصورة منتظمة بما يتحقق من ترتيبات خاصة بتوريد السلع الغذائية .

(١-٧) يتخذ برنامج الأغذية العالمى كافة الترتيبات اللازمة لتأمين شحن جميع السلع لنقاط الاستلام المتفق عليها والمشار إليها فى مادة ٢ فقرة (١-١) كما يتولى إقامة الدعوة القضائية اللازمة على شركات النقل استنادًا إلى تقرير الخبير المصفى المكلف من قبل البرنامج ويتم الاستلام وفقًا لسلامة وصول السلع وللبرنامج أن يوفر كميات إضافية فى حالة وجود عجز فى الكمية المسلمة بنسبة تزيد عن خمسة فى المائة فُقدت أو تلفت أثناء شحن الكمية وخاصة حالة انتهاء العمل بالمشروع ومازالت تلك الكمية مطلوبة للتوزيع .

٢ - الخدمات الإشرافية والاستشارية :

(٢-١) يتعهد برنامج الأغذية العالمى بتقديم خدماته من خلال هيئة موظفيه من المحليين والذين سيقدمون المساعدة والمشورة لهيئة موظفى المشروع من العاملين بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى من خلال الإطار العام لتنفيذ المشروع .

(٢-٢) قد يقدم برنامج الأغذية المساعدة الفنية فى دعم أنشطة المشروع وقد يشمل ذلك توفير خدمات استشارية لتدريب العاملين من شركاء البرنامج ميدانيًا فى مجالات الإدارة بالنتائج وكيفية عمل المبادرات الشخصية وتنمية المجتمع بالمشاركة وأنشطة المتابعة والتقييم والجندر وذلك وفقًا لما يتم الاتفاق عليه مع إدارة المشروع .

(٢-٣) يعمل المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى فى تعاون وثيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كما يقدم المشورة والنصح لمدير/ مديرة المشروع وهيئة موظفيه فى مجالات :

(أ) الإجراءات اللوجيستية المتعلقة بتداول وتخزين ونقل وتوزيع مواد المعونة الغذائية .

(ب) المتابعة وتنفيذ تقارير الأداء والتنفيذ الخاص بعمليات المشروع .

(ج) التنسيق مع الجهات الحكومية المحلية الأخرى أو المنظمات غير الحكومية أو منظمات دولية مانحة أخرى .

(٢-٤) لتحقيق الدور الاستشارى والإدارى الذى يضطلع به البرنامج ولضمان إجراء عمليات المحاسبة الجيدة بما يتفق والأداء التنفيذى للمشروع فإن مكتب البرنامج سوف يتعاون تعاونًا وثيقًا مع الجهاز الإدارى للمشروع فى أداء المهام التالية :

(أ) متابعة المشروع وتقديم تقارير عن أنشطة حركة السلع :

يتضمن ذلك مساعدة موظفى المشروع فى إعداد التقارير الربع سنوية والتقارير المتعلقة بمراحل تنفيذ المشروع كما هو موضح بملحق (٢) ومتابعة المشروع وفقًا لمؤشرات الداء المقترحة فى ملحق (١) .

يتعهد موظفو مكتب البرنامج القطرى لعمل ما يلى بالتعاون مع المدير التنفيذى للمشروع :

١ - زيارات متابعة ربع سنوية للمخازن الرئيسية والمخازن الفرعية .

٢ - زيارات ميدانية منتظمة لمواقع التوطين المختلفة وذلك لمقابلة السلطات المحلية فى المنطقة أو على مستوى القرية بما يشمل هيئات المشروع على مختلف مستوياتها بالإضافة إلى مقابلة المنتفعين بالمشروع وأسرهم .

يقوم الموظف المسئول بمكتب البرنامج بإعداد تقارير عن الزيارات الميدانية وتسجيل نتائج هذه الزيارات ومناقشتها مع مسئولى المشروع المعنيين ويتم تقديم توصيات التقرير لمدير المشروع للتصديق عليها ومتابعتها .

(ب) التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى :

يقوم المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى بإخطار ممثلى الجهات المانحة وممثلى المنظمات الدولية بكافة تفاصيل المشروع وظروفه التنفيذية وسوف يبذل قصارى جهده للحصول على مساعدات مالية وفنية منهم لدعم أنشطة المشروع ويتم ذلك من خلال ما يلى :

١ - المكاتبات الرسمية .

٢ - الاجتماعات التنسيقية مع منظمات الأمم المتحدة .

٣ - الاتصال المباشر أو الاجتماعات الخاصة التى يتم الإعداد لها مع تلك الجهات .

يقوم المكتب القطرى بالتشاور مع المدير التنفيذى للمشروع بإعداد زيارات ميدانية توضيحية خاصة للمناطق التى يتم اختيارها لممثلى الجهات المانحة المهتمة بنشاط البرنامج أو التى يمكن أن تقدم خدمات تنموية ذات الصلة لمواقع يتم اختيارها بين المكتب القطرى للبرنامج ومدير المشروع ، كما يقوم المكتب القطرى للبرنامج بدعوة ممثلى الجهات المانحة للمشاركة فى زياراته الميدانية المنتظمة لمواقع عمل المشروع .

يلعب البرنامج القطرى دوراً هامًا للحصول على مصادر تمويل من جهات مانحة أخرى والتى يمكن الاستفادة منها فى دعم أنشطة المشروع وفى هذه الحالة تتعاون وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ممثلة فى الجهة المنفذة للمشروع مع الشركاء الجدد فى تنفيذ الأنشطة الممولة من تلك المصادر .

٣ - متابعة وتقييم المشروع :

(٣-١) يقدم المكتب القطرى خلال مدة المشروع تقريراً سنويًا وفقًا للمعايير التى يجدها برنامج الأغذية العالمى ، كما يقوم المكتب القطرى بعمل التقارير الخاصة بحركة السلع وفقًا للمعايير الدولية المعمول بها تحت نظام حركة السلع وتحليل العمليات ، ويقدم المكتب تقاريره المالية بما يشمل حسابات المشروع بما يتماشى ومعايير نظام المعلومات الدولية .

(٣-٢) وفى نهاية تقييم المشروع يتم عمل تغطية كاملة عن الأداء التنفيذى للمشروع وتأثيره ، يشمل هذا التقييم عدة موضوعات مثل المنتفعين المستهدفين وتوفير الخدمات وعمل التصميمات ، كما يشمل أيضًا تحقيق الأهداف الأساسية بما يعنى القضاء على الفقر والتنمية الزراعية المستدامة ومدى جدوى المعونة الغذائية وأيضًا يتم إيجاز النتائج والتوصيات فى تقرير ويقوم هذا التقييم على البيانات التى قامت وحدة المتابعة والتقييم بجمعها من خلال الدراسات المختلفة .

(المادة الثالثة)

التزامات الحكومة المصرية

بالإضافة إلى البنود والشروط المتفق عليها بين الحكومة المصرية وبرنامج الأغذية العالمى ، كما ذكر سالفًا فى هذا العقد التنفيذى ، تتعهد الحكومة بتنفيذ الالتزامات التالية :

١ - تنفيذ وإدارة المشروع :

(١-١) تتعهد الحكومة بموجب هذه الاتفاقية بتنفيذ خطة المشروع كما تكون مسئولة عن ضمان الاستلام والتداول والتوزيع الصحيح للسلع الغذائية أو غيرها مما يقدمه برنامج الأغذية العالمى من مساعدات للفئة المستهدفة .

(١-٢) تلتزم الحكومة بتوفير ما يلى سواء من مواردها أو من مصادر أخرى غير مصادر برنامج الأغذية العالمى :

تكاليف الحكومة	القيمة	
- تكاليف إدارية والتكاليف ذات الصلة .	٦,٤٠٦,٩٠٠	جنيه مصرى
- التكاليف المباشرة لأنشطة البرنامج القطرى (تمويل الأنشطة التنموية) .	٩,٥٦٠,٠٠٠	
- انتقالات محلية وتخزين وتداول .	٣,٦٤٠,٠٠٠	جنيه مصرى
- التكاليف المتعلقة بالأنشطة المدعمة للمشروع (التدريب والمتابعة والتقييم) .	٢,٨٠٠,٠٠٠	جنيه مصرى
- تجهيزات المواد والمعدات .	١,٥٩٦,٠٠٠	جنيه مصرى
الإجمـــالى	٢٤,٠٠٢,٩٠٠	جنيه مصرى
	٤,٢١٨,٤٣٦	دولاراً أمريكيًا

(١-٣) تفوض الحكومة بموجب عقد الاتفاق هذا وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كحلقة اتصال بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى فيما يتصل بالسياسة المتعلقة بتنفيذ المشروع كما تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتعيين مشرف عام يعمل كحلقة اتصال فيما يتعلق بتفاصيل خطة العمليات .

(١-٤) يرأس مدير تنفيذى دائم الوحدة المسئولة عن الإدارة التنفيذية للمشروع داخل إطار وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى حيث يتولى تنفيذ أنشطة المشروع تحت إشراف وتوجيه المشرف العام كما يكون مسئولاً عن التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة وبرنامج الأغذية العالمى ، تقوم الهيئة التنفيذية للمشروع التابعة لوزارة الزراعة بجميع الأنشطة التنفيذية متضمنة خطط وبرامج العمل وتسهيلات تنفيذ الإجراءات اللازمة لنقل المعونة الغذائية بالإضافة إلى ضمان تحقيق المشروع لأهدافه التنموية .

(١-٥) لمدير المشروع وهيئة موظفيه التفويض الكامل فى التنسيق مع المحافظات ، والمجالس المحلية والوزارات المعنية الأخرى (مثل وزارة الصحة ، وزارة التعليم ، وزارة التضامن الاجتماعى) لتحقيق المدخلات الفنية المطلوبة ، بالإضافة إلى الوكالات المحلية والدولية للحصول على الدعم فى مجالات التسويق والتدريب والإرشاد .

(١-٦) تُشكل لجنة إشرافية على مستوى المحافظة لتتولى المسئوليات التالية :

التصديق على قائمة بمجتمعات منتفعى المشروع .

الاتصال مع المسئولين بالمنطقة والمنظمات المجتمعية أثناء الإعداد والتنفيذ لخطة عمليات تنمية المجتمع وذلك بهدف إعداد ومراجعة تلك الخطط فى ضوء أهداف المشروع والمصادر المتاحة وعمل متابعة دورية أثناء التنفيذ .

التنسيق بين الجهات المانحة التى تعمل فى نفس المجال بغرض توحيد أهدافهم ولضمان أن موارد الجهات المانحة المختلفة قد تم استخدامها بصورة متكاملة لتحقيق أفضل دعم للمجتمعات المستفيدة .

تعبئة المساهمات المالية والعينية من مصادر التمويل داخل المحافظة لدعم المشروع ولتحقيق التكامل بين تلك المساهمات ومساعدات البرنامج والحكومة .

٢ - ترتيبات التنفيذ لبدء العمل بالمشروع :

يقوم كل من المشرف العام ورئيس مجلس الإدارة ومدير المشروع بالتأكيد على اتخاذ ما يلى قبل البدء فى تنفيذ المشروع :

(أ) يقوم المحافظ بتشكيل لجنة إشرافية على مستوى المحافظة .

(ب) إعداد خطة عمل وفقًا لخطة البرنامج القطرى مع مراعاة النتائج التى تم التوصل إليها مسبقًا بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمى باستخدام منهج المشاركة أثناء الإعداد لهذا المشروع (انظر ملحق ٣) مع تعديل خطة العمل سنويًا فى ضوء تقدم سير العمل والتحديات التى تواجه تنفيذ المشروع .

(جـ) إعداد خطة عمليات للأنشطة التنموية بدعم من المشروع والبرنامج واللجنة الإشرافية ، عمل قائمة بأسماء المنتفعين من مساعدات برنامج الأغذية العالمى وتقديمها للبرنامج وإصدار بطاقات صرف المعونة الغذائية لهم .

(د) فتح حساب خاص للمشروع كل ٢ , ٧ فيما أقل .

(هـ) يتم تحديد مخازن ملائمة (يتم شراؤها أو تأجيرها) بحيث تكون مهيأة لتخزين المعونة .

٣ - استلام ونقل ملكية السلع :

(٣-١) تتولى الحكومة استلام ونقل ملكية السلع الغذائية لبرنامج الأغذية العالمى ، والواردة على خطوط ملاحية منتظمة لدى رسوها على رصيف الميناء أو من على ظهر الصندل فى حالة نقل السلع من المركب الراسية فى عرض البحر إلى الميناء . وفقًا لشروط تعاقد النقل المعمول بها لدى برنامج الأغذية العالمى فإن الشركة الناقلة تتحمل مسئولية تأمين المواد الغذائية حتى يتم تسليمها سواء على رصيف الميناء أو حتى نقلها إلى الصنادل .

(٣-٢) أما فى حالة قيام البرنامج بشحن المواد الغذائية عن طريق مجموعة نقل ملاحية مؤجرة عن طريق شركة النقل الملاحى الرئيسية فإن مسئولية الحكومة بالنسبة للمواد تبدأ باستلام السلع من عنابر التخزين داخل المركب . أما فى حالة نقل المواد من على ظهر المركب الراسية فى عرض البحر إلى الميناء عن طريق الصندل فإن مسئولية الحكومة تجاه استلام ونقل ملكية هذه المواد تبدأ من نقل السلع إلى الصنادل عن طريق ونش التفريغ .

(٣-٣) تسرى أحكام البنود سالفة الذكر على المواد غير الغذائية .

٤ - استلام وتداول السلع عند نقاط الاستلام :

(٤-١) فى جميع الحالات تتعهد الحكومة بالتأكيد على التفريغ السريع من المركب أو الشاحنات أو أية وسائل نقل أخرى .

(٤-٢) من نقطة الاستلام تلتزم الحكومة بإعفاء المواد الغذائية الواردة من كافة الضرائب بما فى ذلك الرسوم الجمركية ومصروفات استخدام الرصيف البحرى وعائدات الموانى بكافة أنواعها وكذلك رسوم الإنتاج والاستهلاك الحالية والمستقبلية وتتحمل الحكومة كافة المصروفات الخاصة بالمستودعات ورسوم تفريغ الصنادل والرسوم والفرز وما يماثلها من رسوم الموانى المشابهة .

(٤-٣) فى حالة شحن المواد الغذائية على مراكب ، يقوم برنامج الأغذية العالمى بسدادها وتتحمل الحكومة جميع الغرامات الناتجة عن التباطؤ فى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق الرسو والتفريغ السريع من على ظهر المركب أو أى وسيلة نقل أخرى وتقوم أيضًا بسدادها لبرنامج الأغذية العالمى لدى مطالبته بها ومن ناحية أخرى فإن أية امتيازات للتفريغ السريع بالمركب سوف تنسب إلى الحكومة ، وتتم تسوية حسابات خسائر التفريغ / مكافآت سرعة التفريغ على أساس سنوى وتودع فى حساب مجمع المدخرات .

(٤-٤) فى كافة عقود النقل الأخرى تتحمل الحكومة التلفيات الناتجة عن احتجاز السلع الواردة نتيجة تباطؤ الحكومة فى استلامها .

(٤-٥) فى حالة قيام برنامج الأغذية العالمى بدفع الغرامات أو التعويضات المذكورة أعلاه فإن الحكومة تقوم بالسداد الفورى للغرامات .

٥ - الإشراف على السلع والتعويضات :

(٥-١) تمكن الحكومة الخبير المعين من قبل برنامج الأغذية العالمى من القيام بالإشراف والفحص للسلع الواردة بمجرد تفريغها من على ظهر المركب لتحديد حالتها وتقرير حجم الخسائر والفاقد والتلفيات وإعداد شهادات بذلك لاتخاذ كافة الإجراءات الضرورية إذا لزم الأمر ضد شركة النقل أو الضامن فيما يتعلق بالخسائر والفاقد والتلفيات .

(٥-٢) على الرغم من الشروط الأخرى الواردة هنا فإن لبرنامج الأغذية العالمى وحده الحق فى متابعة وتسوية كافة القضايا المقامة ضد شركة النقل البحرى أو البرى فيما يتعلق بالخسائر أو التلفيات التى تلحق بالسلع والتى تحدث قبل استلام الحكومة للسلع ونقل ملكيتها وكذلك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية تجاههما نيابة عن الحكومة وبناء على موافقتها المسبقة كلما تطلب الأمر ذلك .

(٥-٣) بدون الإخلال بمصطلح «نقل الملكية» فإنه فى حالة تعدى التسليم حدود منطقة الاستلام المتفق عليها يكون لبرنامج الأغذية العالمى الحق بناءً على رغبته وحده فى رفع الدعوى نيابة عن الحكومة بالنسبة للخسائر التى تقع فى مرحلة فيما بين انتقال ملكية السلع الغذائية الواردة واستلامها .

(٥-٤) لن تتأثر السلع الواردة حيثما يتم استلامها أو نقل ملكيتها بأية رسوم ضمان أو تصديق تختص ببوليصة الشحن فإن هذه الرسوم أو التصديقات تخص برنامج الأغذية العالمى فيما يتعلق بالشكل الإدارى للشحن أو الجهات المتلقية للمعونة .

(٥-٥) فيما يتعلق بالسلع التى يتم شحنها على مراكب مؤجرة فإن الأوزان المذكورة فى بوليصة الشحن تعتبر نهائية بالنسبة لكل من برنامج الأغذية العالمى والحكومة وبمجرد وصول المركب الناقل لها يقوم برنامج الأغذية العالمى باتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لعمليات الفحص والإشراف للتأكد من الكميات المحمولة الواردة على ظهر المركب وفى حالة نقص الكميات أو الأوزان الواردة والتى سيؤكدها تقرير خبير الفحص والإشراف المعين من قبل البرنامج عن تلك الواردة فى بوليصة الشحن ، يقوم البرنامج بالتحرى عن أسباب العجز بالتعاون التام مع الحكومة - وتبدأ مسئولية الحكومة تجاه الشحنة الواردة من السلع بمجرد انتهاء عمليات التفريغ والتى تتولى فى ذلك الوقت التأكد من عدم تخلف أية حمولة على ظهر المركب . أما فى حالة إذا كانت المركب تحمل أكثر من حمولة لأكثر من ميناء ، تكون مسئولية الحكومة فى هذه الحالة هى التأكد من أن الكميات الواردة ببوليصة الشحن قد تم تفريغها فعلاً فى ميناء الاستلام المحدد .

(٥-٦) بالنسبة للشحنة الواردة فى حاويات أو ما شابه ذلك تحمل عبارة «F.C.L» أى «حمولة كاملة» فالحكومة فى هذه الحالة مسئولة عن تفريغ الشحنة بكاملها من المركب فى ميناء التفريغ ولابد من تواجد مندوب برنامج الأغذية العالمى أثناء عمليات التفريغ وإذا حدثت أية خسائر أو تلفيات أثناء التفريغ فتعتبر خسائر ما قبل التفريغ أى تدخل ضمن مسئولية البرنامج ، حيث ما زال مالكًا للشحنة . وإذا حدث أى تأخير أو تباطؤ فيما يتصل بتفريغ الحاويات أو الشحنة من ميناء التفريغ دون حضور وتواجد خبير البرنامج فإن خسائر التأخير أو التفريغ مع عدم تواجد مندوب البرنامج تعتبر خسائر ما بعد التفريغ أى تقع ضمن مسئولية الحكومة بمعنى أنها حدث بعد نقل ملكية الشحنة إلى الحكومة ، أما فى حالة نقل الحاويات من ميناء التفريغ دون فتحها إلى موقع عمل المشروع - وهو إجراء قد يتلاءم وظروف الحكومة - فإن الخبير المعين من قبل البرنامج غير ملزم بالانتقال إلى موقع عمل المشروع حيث يتم تفريغ الحاويات وعلى ذلك فإن أية خسائر أو تلفيات سوف تحسب ضمن مسئولية الحكومة التى يصبح لها الحق فى إقامة الدعوى ضد شركات النقل للتعويض عن تلك الخسائر أو التلفيات .

٦ - الانتفاع من السلع :

(٦-١) يتم شحن سلع برنامج الأغذية العالمى إلى ميناء الوصول وبعد الانتهاء من إجراءات التخليص الجمركى بالميناء يتم تخزين المعونة الغذائية فى المخازن المركزية ويتم توزيعها بموافقة البرنامج بواقع ربع سنوى إما فى المخازن المحلية أو فى أماكن أخرى قريبة من المجتمعات المستفيدة من أنشطة المشروع .

(٦-٢) يتسلم المنتفعين الحصة الغذائية عن الفترة التى يكون مسجلاً فيها بانتفاعه من أنشطة المشروع ويتم تقديم المعونة لكل مجتمع لمدة لا تزيد عن سنتين حيث تشير خطة العمليات أن مدة اشتراك المنتفعين فى أنشطة المشروع قد تقل عن عامين .

(٦-٣) يتم إخبار المنتفعين بمواعيد توزيع المعونة عند وصولها إلى مخازن التوزيع الفرعية ويتسلم المنتفعين المعونة عند تقديمهم لبطاقات صرف المعونة وبالنسبة للمتزوجين يتم إصدار البطاقة باسم عائل الأسرة وزوجته/زوجها . ويتميز هذا النظام بإتاحة الفرصة لزوجة/زوج عائل الأسرة باستلام المعونة فى حالة غيابه وإذا كانت المرأة هى عائل الأسرة يتم إصدار البطاقة باسم أحد من أفراد أسرتها تقوم هى باختياره ، تشتمل بطاقة صرف المعونة على البيانات الأساسية للمنتفع مثل : الاسم بالكامل كما هو مدون بالبطاقة الشخصية أو شهادة الميلاد والنوع وعنوان المنتفع ... إلخ ، وهذه البيانات تساعد على تسهيل أعمال فريق المتابعة بالمشروع والبرنامج .

(٦-٤) تقوم إدارة المشروع ممثلة فى المدير التنفيذى للمشروع بالتعاون مع الهيئات العامة والمحلية باتخاذ إجراءات صارمة لضمان سلامة المعونة الغذائية حتى تصل إلى المنتفعين وأيضًا للتحكم فى عمليات التوزيع ومنع أى مخالفات فى قوانين ترخيص السلع المدعمة من برنامج الأغذية العالمى وفى حالة حدوث ذلك سيقوم المشرف العام على المشروع بإخطار المدير القطرى للبرنامج على الفور بهذه المخالفات وما يجب اتخاذه من إجراءات لمنع وإصلاح ذلك .

(٦-٥) بدون الإخلال بمصطلح «نقل الملكية» فإن برنامج الأغذية العالمى له كامل الحق فى البحث مع الحكومة فى إمكانية استخدام كمية من السلع المسلمة فى حالات الاحتياجات الغذائية الطارئة وغير المتوقعة داخل أو خارج البلد المعنية وسوف يتم استبدال هذه السلع المستخدمة فى الإعانة فى حالات الطوارئ بواسطة البرنامج وذلك طبقًا لما تم الاتفاق عليه بين كلٍ من برنامج الأغذية العالمى والحكومة ... بالإضافة إلى ذلك ، فإن تكاليف النقل والتداولات الخارجية ستكون على نفقة برنامج الأغذية العالمى .

٧ - مدخرات المشروع :

(٧-١) تساهم الحكومة بمبلغ ٣٠ جنيهًا مصريًا لكل أسرة مستوطنة شهريًا على أن يتم إيداع المبالغ المتجمعة فى صندوق المدخرات ومن المتوقع أن يتجمع مبلغ يقدر بحوالى ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى بصندوق المدخرات بالإضافة إلى المدخرات المتراكمة من مساهمات الحكومة فى الفترة السابقة لهذا الاتفاق ويتم إيداع مساهمات الحكومة فى حساب فى بنك حكومى ويتولى كل من المشرف العام والمدير التنفيذى للمشروع مسئولية الإدارة المالية للمشروع بما يشمل ميزانية المشروع وحسابات جميع المعاملات المالية .

(٧-٢) ولن يتم بموجب هذه الاتفاقية بيع المعونة الغذائية للمنتفعين وسوف تضمن الحكومة أن المنتفعين لن يُطالبوا بأية مدفوعات أخرى ، كما يتم فتح حساب منفصل خاص بالأموال الناجمة عن بيع الفوارغ وأيضًا أموال التشغيل الناجمة عن بيع المواد الغذائية والفوارغ الخاصة بالمشروعات السابقة وفقًا للحسابات الواردة بتقارير المراجعة ، ويتم تسجيل كافة المعاملات الخاصة بهذا الحساب فى الدفاتر المالية ببرنامج الأغذية العالمى كما هو منصوص عليه فى المادة (٢) فقرة (٣ و١٠٣) يُدير البرنامج هذا الحساب حيث يتولى المدير القطرى مسئولية الإدارة المالية والميزانية وحسابات جميع المعاملات المالية الخاصة به ، وذلك وفقًا للمنشور رقم ١٥ الذى صدر عن البرنامج عام ٢٠٠٦

(٧-٣) تتولى لجنة صندوق المدخرات مسئولية عن تخصيص واستخدام الحساب الحكومى وحساب الفوارغ على أن يكون المدير القطرى أو نائبه أعضاء فى تلك اللجنة .

(٧-٤) يتولى البرنامج وإدارة المشروع عمل متابعة منتظمة لمصروفات المشروع وتقوم إدارة المشروع بإعداد تقرير مالى سنوى مفصل بمصروفات المشروع وخاصة الدعم المقدم على مستوى القرية ويُقدم هذا التقرير للجنة الفنية والمكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى .

(٧-٥) نظراً لأهمية نشاطى الزراعة والثروة الحيوانية للمنتفع حيث إنهما من أهم مصادر زيادة دخل المزارع فإن مدخرات المشروع سيتم توزيعها كالآتي :

تخصص (٣٥ ٪) من مدخرات المشروع للتدريب النظرى والميدانى والإرشاد الزراعى والدعم الفنى للمزارعين والتعاونيات والجمعيات الزراعية .

يتم تخصيص (٣٠ ٪) من مدخرات المشروع على المعدات أو الأصول المادية اللازمة لدعم فقراء المزارعين من النشاط الزراعى والثروة الحيوانية والخدمات المعاونة .

يتم تخصيص (٢٠ ٪) من مدخرات المشروع لتمويل نشاط الثروة الحيوانية .

يتم تخصيص (١٠ ٪) لدعم أنشطة توجه لدعم تمكين المرأة .

يتم تخصيص (٥ ٪) من مدخرات المشروع للارتقاء بمستوى أداء موظفى المشروع من خلال تلقى الدورات التدريبية .

يتم تخصيص (٥ ٪) من مدخرات المشروع لدعم الأصول والمعدات اللازمة لإدارة المشروع .

(٧-٦) وبالرغم من ذلك ، فإن الهيئة التنفيذية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ستتخذ منهجًا أكثر مرونة فى تحديد النسب المخصصة للبنود المختلفة بناءً على الاحتياج الفعلى .

(٧-٧) تلتزم الحكومة بتقديم الميزانية السنوية إلى مكتب البرنامج وذلك بعد مراجعتها واعتمادها من مراجع قانونى خارجى على درجة كفاءة عالية يتم تعيينه واعتماده من قبل الحكومة بالتشاور مع المدير القطرى للبرنامج . كما تتم هذه المراجعة الحسابية بناءً على المعايير الدولية المطبقة على الأنظمة المالية لبرنامج الأغذية العالمى بموجب خطة العمليات رقم ٢/٩٥ . . أو أية تعديلات تطرأ عليها والتى يقوم المكتب القطرى برفعها للمشرف العام للمشروع والمدير التنفيذى . وتكون المراجعة المالية عن الفترة المالية من يناير حتى ديسمبر من كل عام ويلزم تقديم نتائج التقرير قبل ٣١ مارس من السنة التالية . يشير مصطلح «بانتهاء» السابق ذكره إلى انتهاء مدة تقديم المعونة الغذائية من قبل برنامج الأغذية العالمى للمشروع .

٨ - الاستعداد لبدء العمل :

(٨-١) لدى الانتهاء من اتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء تلقى المساعدات بما فى ذلك فتح حساب مستقل فى البنك لإيداع الأموال الناجمة عن المساعدات الغذائية ... تقوم الحكومة بإخطار برنامج الأغذية العالمى كتابيًا بقيامها بتوفير التمويل اللازم لتغطية المصاريف والترتيبات المحددة لكل بند من البنود المدرجة فى البند الثالث الفقرة (٢) وبيان حديث عن عدد المنتفعين وكميات السلع الغذائية المطلوبة لأول دفعة من التوريدات المتفق عليها .

(٨-٢) سوف تسعى الحكومة إلى الالتزام بتطبيق كافة الإجراءات المحددة فى البند (٦-١) المشار إليه آنفًا فى أسرع وقت ممكن ويفهم ضمنًا أن برنامج الأغذية العالمى يحتفظ بحقه فى تأجيل تنفيذ المشروع أو خفض كميات المعونة الغذائية أو التعديل فى مكوناتها أو إلغاء المشروع وذلك فى حالة إخفاق الحكومة فى تقديم خطاب الاستعداد للبرنامج خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية إلا إذا كان سبب التأخير قد أوضحته الحكومة قبل انتهاء فترة الثلاثة أشهر المشار إليها أو إذا رأى البرنامج أن التأخير يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة الحكومة .

٩ - اللوائح والقوانين :

(٩-١) تؤكد الحكومة بأنها ستتولى وضع التشريعات والقواعد التنظيمية الإدارية والقرارات اللازمة فيما يتصل بالمشروع وذلك قبل البدء فى التنفيذ .

١٠ - تسهيلات الاطلاع على سير العمل بالمشروع والحصانات الممنوحة :

(١٠-١) ستوفر الحكومة لبرنامج الأغذية العالمى ولموظفيه ومستشاريه ولأى أشخاص يقومون بأداء خدمات نيابة عن البرنامج التسهيلات اللازمة المقدمة لموظفى ومستشارى الأمم المتحدة ومنظماتها كما تمنح الحكومة كافة الامتيازات والحصانات المطبقة على المنظمات الخاصة وتطبيقها بالمثل على ممتلكات برنامج الأغذية العالمى وأمواله وأصوله الثابتة وكذلك لموظفيه ومستشاريه .

(١٠-٢) تعتبر الحكومة مسئولة عن التعامل مع أى متطلبات أو ادعاءات يطالب بها طرف ثالث آخر ضد برنامج الأغذية العالمى أو موظفيه أو مستشاريه أو أى أشخاص يقومون بخدمات نيابة عنه بموجب هذه الاتفاقية وأن تحافظ الحكومة على البرنامج والأشخاص المذكورين بعاليه وكذلك فى حالة وجود أى مطاليات أو ديون ناجمة عن العمل فى هذه الاتفاقية فيما عدا الحالات التى تتفق فيها كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى ، على أن تكون هذه الحالات أو المطالبات ناجمة عن إهمال جسيم أو سوء قصد متعمد قام به هؤلاء الأشخاص .

(١٠-٣) تتعهد الحكومة بالقيام بالدعاية اللازمة لتعريف المستفيدين والعامة ببرنامج الأغذية العالمى وأنشطته وقت استلام مواد المعونة من برنامج الأغذية العالمى وتوزيعها .

١١ - الترتيبات اللازمة لمتابعة تنفيذ المشروع والتقييم:

(١١-١) تلتزم الحكومة بالتعاون مع المكتب القطرى بإعداد نظام دورى لعمل التقارير والمتابعة والتقييم كما يلى :

حركة السلع الغذائية الخاصة بالبرنامج والإنجازات المحققة وآثار المشروع وتوفير أية مساعدات خارجية غير غذائية أخرى تتصل ببنود المشروع ... وإذا لم يتم الاتفاق على شروط خاصة غير ذلك عليها فإن الحكومة سوف تعد البيانات الحسابية الخاصة بالسلع الغذائية التى يوردها برنامج الأغذية العالمى بشكل منفصل عن الموارد الأخرى للمشروع .

(١١-٢) سوف تقدم الحكومة تقريراً ربع سنوى (خلال شهر واحد من انتهاء كل ربع) عن استلام والانتفاع بالسلع الغذائية الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى متضمنًا معلومات عن الكمية الكلية التى تم استلامها وما تم استعارته أو إعارته أو استبداله والكمية التى تم توزيعها وبيانًا بالخسائر والرصيد المخزنى فى بداية ونهاية كل تقرير ، كما يتضمن التقرير الربع سنوى بيانات عن تقدم أداء المشروع والمشكلات التى تواجه المشروع والتوصيات المقترحة ، وسوف يتم الاتفاق بين الطرفين على صيغة التقرير الربع سنوى كما هو موضح بالملحق رقم (١) .

١٢ - استمرار تحقيق هدف المشروع :

يعتبر هذا المشروع هو آخر نشاط تنموى للبرنامج فى مصر وتلتزم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتقديم الدعم اللازم لدمج منتفعى برنامج الأغذية العالمى فى المساعدات الحكومية التى تقدم للمزارعين وسوف تحرص الحكومة على الاستمرار فى تحقيق الهدف الرئيسى للمشروع بعد انتهاء برنامج الأغذية العالمى من تقديم مساعداته للمشروع .

(المادة الرابعة)

شروط عامة

١ - تفسر شروط خطة العمليات على ضوء الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل هذه الوثيقة .

٢ - تعتبر خطة العمليات هذه سارية المفعول بمجرد توقيع كلٍ من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى عليه .

٣ - يعتبر هذا المشروع منتهيًا لدى اكتمال توزيع السلع المقدمة من برنامج الأغذية العالمى على المنتفعين .

٤ - لايتم تعديل أهداف أو مدة المساعدات بدون الموافقة المسبقة لبرنامج الأغذية العالمى وفى حالة حدوث أى تغيير هام فى تقدم سير المشروع يستدعى تغييراً فى الأهداف أو الحصص أو الفئات المستهدفة من المنتفعين أو كانت هناك حاجة إلى امتداد فترة العمل بالمشروع فإن الحكومة ملتزمة بالتقدم بطلب رسمى لبرنامج الأغذية العالمى من خلال مكتب المدير القطرى حيث يتم التفاوض بشأن التعديلات المطلوبة فى خطة العمليات .

٥ - فى حالة فشل أحد طرفى الاتفاقية فى الوفاء بالتزاماته التى تعهد بها بموجب خطة العمليات هذه فإن للطرف الآخر الحق فى :

(أ) التوقف عن تقديم تعهداته وإخطار الطرف المخل بذلك كتابةً ، أو

(ب) إنهاء خطة العمليات وتقديم إنذار كتابى للطرف المخل خلال فترة ستين يومًا .

٦ - فى حالة عجز الحكومة عن الإنتفاع بأية سلعة مقدمة من برنامج الأغذية العالمى وبالأسلوب المحدد بالبند الثالث فقرة (٦) ، فقد يطلب البرنامج فى هذه الحالة استرداد تكلفة أى من هذه المواد أو السلع التى يساء استخدامها .

٧ - بالنسبة لسلع برنامج الأغذية العالمى المتبقية التى لم تستخدم فى جمهورية مصر العربية لدى اكتمال المشروع أو انتهاء خطة العمليات الحالية بموجب اتفاق متبادل فى هذا الشأن فسوف يتم التصرف فيها طبقًا لما يتم الاتفاق عليه بين طرفى خطة العمليات هذه .

٨ - أى أموال ناجمة والتى لم يتم الانتفاع بها لمدة عامين بعد انتهاء المشروع يمكن إعادة تخصيصها لأغراض أخرى فى البرنامج القطرى لبرنامج الأغذية العالمى ... ويتم الاتفاق بين الحكومة والبرنامج على استخدامات تلك الأموال . ويتم إيداع الأموال الناجمة التى لم يُنتفع بها حتى الآن فى صندوق مدخرات المشروع وفقًا للمادة *III* فقرة (٧) .

٩ - تستمر الالتزامات التى تعهدت بها الحكومة تحت البند الثالث من الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل خطة العمليات هذه إلى الحد الذى يسمح بعمل تصفية منظمة للعمليات وسحب الملكيات والاعتمادات والأصول الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى وموظفيه والأفراد الآخرين المكلفين من برنامج الأغذية العالمى لتنفيذ خطة العمليات هذه .

وبناءً على ما تقدم وقع الطرفان المفوضان على خطة العمليات هذه ...

قدمت خطة العمليات هذه فى أربع نسخ باللغة الإنجليزية ،،،

القاهرة فى ٢٠٠٧/٦/١٠

مفوضًا عن حكومة جمهورية مصر العربية	مفوضًا عن برنامج الأغذية العالمى
التوقيع	التوقيع
.....	.....
الاسم: **السيد/ أمين اباظة**	الاسم/ **Bishow Parajuli**
الوظيفة : وزير الزراعة واستصلاح الأراضى	الوظيفة : المدير القطرى لبرنامج الأغذية العالمى

الملحق (١) إطار العمل والمؤشرات :

النتائج والمخرجات	المؤشـــــــرات
النتائج - مساعدة المجتمعات الريفية التي تعاني من الفقر وانعدام الأمن الغذائي على خلق أصول مادية وبشرية واجتماعية والتي ستسهم في زيادة مستويات الدخل لتلك المجتمعات من خلال الزراعة وتربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى .	النسبة المخصصة للغذاء فقط من دخل الأسرة .
مخرج ١ - تمكين المجتمعات الهاشة .	عدد المجموعات القائمة على تنفيذ خطط عمليات المشروع .
	عدد المؤسسات المجتمعية المحلية التي تم بناء القدرات والمهارات بها .
	عدد أعضاء السلطات المحلية وموظفي المشروع بالحكومة الذين تم تدريبهم على أنشطة تنمية المجتمع بالمشاركة .
	عدد المؤسسات المجتمعية المحلية المتلقية لبرامج التدريب .
مخرج ٢ - خلق الأصول المادية .	٣٠٠ أسرة إضافية مستفيدة من إنشاء المساكن الجديدة في منطقة مصر الوسطى والعليا .
	عدد المجتمعات المستفيدة من إنشاء الأصول المادية الزراعية .
مخرج ٣ - اكتساب المنتفعين المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعي وتربية الحيوان والخدمات المعاونة .	نسبة المجتمعات المتوفر لديها الخدمات الإرشادية المتطورة .
	عدد السيدات المنتفعات اللاتي تلقين التدريب في مجالات الزراعة ، تربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى .
	عدد المنتفعين الحاصلين على قروض صغيرة لتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد في مجالات الزراعة ومعالجة النفايات وتربية الحيوان والخدمات المعاونة الأخرى .
مخرج ٤ - رفع الوعي لدى المنتفعين واكتسابهم للمهارات الضرورية اللازمة لتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم .	عدد المنتفعين المكتسبين للخبرات الحياتية التي تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم .

الملحق (٢)

ميزانية نشاط البرنامج القطرى

فئـــة البرنامج : التنمية .

عنوان المشروع : تأمين سبل الحياة وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة .

رقـــم المشـــروع : نشاط فرعى ٣ للبرنامج القطرى (٢٠٠٧-٢٠١١) منطقة مصر الوسطى - العليا .

الدولة المتسلمة للمعونة : مصر .

مـدة المشـــروع : ٤ سنوات .

عـدد المنتفعين : ٧٠٠٠ أسرة توطين (٣٥,٠٠٠ منتفع) .

تكاليف التنفيذ المباشرة :

السلع	الكمية (طن مترى)	متوسط التكلفة (لكل طن) (بالدولار الأمريكى)	الإجمالى (بالدولار الأمريكى)
دقيق القمح	١١,٤٩٨	٢٥٠	٢,٨٧٤,٣٧٥
عدس	١,٢٧٨	٤٥٠	٧٢٨,١٧٥
زيت نباتى	٧٦٧	٩٥٠	٥٧٤,٨٧٥
سكر	٥١١	٢٧٥	١٤٠,٥٢٥
ملح	١٢٨	٨٠	١٠,٢٢٠
إجمالى السلع	١٤,١٨٠		٤,٣٢٨,١٧٠
الانتقال الخارجى		١٢٨	١,٨١٥,٠٧٢
إجمالى تكاليف التنفيذ المباشرة		٦,١	٨٦,٥٠٠

السلع	الكمية (طن مترى)	متوسط التكلفة (لكل طن) (بالدولار الأمريكى)	الإجمالى (بالدولار الأمريكى)
تكاليف الدعم المباشر		٢٧	٣٨٢,٨٦٧
تكاليف الدعم غير المباشر (٧٪)			٤٦٢,٨٨٣
إجمالى تكاليف برنامج الأغذية العالمى			٧,٠٧٥,٤٩٢
تكاليف الحكومة المصرية (بالدولار الامريكى)			
مصاريف إدارية			١,١٢٥,٩٩٣
دعم أنشطة التنمية			١,٦٨٠,١٤٠
انتقالات محلية ، تكاليف التخزين والتداول			٦٣٩,٧١٨
تكاليف تدريب العاملين والمتابعة والتقييم			٤٩٢,٠٩١
أدوات ومعدات			٢٨٠,٤٩٢
إجمالى تكاليف الحكومة المصرية (بالدولار الامريكى)			٤,٢١٨,٤٣٤
إجمالى تكاليف المشروع			١١,٢٩٣,٩٢٦

الدولار الأمريكى = ٥,٦٩ جنيه مصرى

الملحق (٣)

خطة العمليات السنوية

يتم إعداد خطة العمليات السنوية بناءً على النتائج المتوقعة والاستراتيجيات والميزانيات والشركاء المنفذين الذين تم تحديدهم فى خطة عمل البرنامج القطرى التى تعكس الإنجازات والدروس المستفادة من العام السابق . كما تقوم خطة العمليات بتحديد المداخلات المتعلقة بالنتائج والمخرجات و/أو الشركاء المنفذين (داخل إطار المشروعات) .

يجب أن تعكس المراجعة السنوية للبرنامج كافة بنود خطة العمل السنوية التى يجب ربطها بخطة المتابعة والتقييم المدرجة فى خطة عمليات البرنامج القطرى حيث تعتبر تلك الخطة هى حجر الأساس التى يبنى عليها تقارير تقدم سير العمل .

١ - ما هى خطة العمليات السنوية ؟

تعكس خطة العمليات السنوية التخطيط التفصيلى للأنشطة وتحدد ما سيتم إنجازه خلال هذه السنة لتحقيق نتيجة أو مجموعة من النتائج التى تم تحديدها فى خطة عمل البرنامج القطرى ، وتتضمن خطة العمليات السنوية ما يلى :

النتائج المتوقعة .

الأنشطة التى سيتم تنفيذها لتحقيق النتائج المتوقعة .

الإطار الزمنى لتنفيذ الأنشطة المخططة .

الجهات المسئولة عن تنفيذ الأنشطة .

المدخلات المتعلقة بكل نشاط .

يجب أن يؤدى اكتمال تنفيذ الأنشطة بمرور الوقت إلى تحقيق مخرجات البرنامج القطرى ، مما يسهم بدوره فى تحقيق نتائج خطة العمليات للبرنامج القطرى . وتحتوى خطة العمليات على الأساسيات التى تتطلبها المدخلات (الأموال النقدية ، الإمدادات ، العقود ، السفر والموظفين) ، كما تحتوى على أوجه صرف الأموال لتنفيذ الأنشطة المخططة .

٢ - من القائم على إعداد خطة العمليات السنوية ؟

يقوم كل من المكتب القطرى والشريك المنفذ (الحكومة أو غيرها) بالمشاركة لإعداد خطة العمليات السنوية ويكون ذلك عادة فى بداية أنشطة المشروع أو بعد مراجعة البرنامج السنوى للعام السابق . كما يتم إعداد خطة عمليات تفصيلية سنويًا بناءً على التوصيات والمناقشات التى تتم أثناء مراجعة البرنامج وبمجرد موافقة الشركاء على خطة العمليات المقترحة يتم التصديق عليها والانتهاء منها .

٣ - كيف يتم إعداد خطة العمليات السنوية ؟

تتضمن خطة العمليات السنوية ما يلى :

(أ) صفحة الغلاف - وهى تشير إلى نتائج إطار عمل مساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة ، ونتائج البرنامج القطرى ، ومخرجات البرنامج القطرى ، كما تتضمن الجزء السردى ، وجدول يتضمن اسم المشروع والميزانية المدرجة ، وجدول بالميزانية التقديرية.

جميع هذه البنود ثابتة باستثناء بند تحديث الموارد (إذا لزم الأمر) ، ومدة عمل المشروع . يقوم كل من الشريك المنفذ والوكالة بتوقيع صفحة الغلاف .

(ب) تتم صياغة خطة العمل السنوية فى شكل جدول يشتمل على ما يلى :

النتائج المتوقعة للبرنامج القطرى : حيث من المتوقع أن يساهم المشروع بتلك النتائج كما ورد بخطة عمليات البرنامج القطرى .

يجب إدراج كل الأنشطة ذات الصلة المتعلقة بكل مخرج من مخرجات البرنامج القطرى (سواء كانت ممولة أو غير ممولة) بما يشمل أنشطة المتابعة والتقييم ، متضمنة عمليات التقييم والمتابعة الميدانية وزيارات وحدة الدعم الفنى ، وعمليات المراجعة الحسابية بالإضافة إلى وسائل المتابعة الأخرى المرفقة .

توافر العناصر التالية لكل نشاط :

- الإطار الزمنى .
- الجهة المسئولة عن التنفيذ .
- مصدر التمويل .
- وصف الميزانية .
- قيمة الميزانية .

فى حال وجود أكثر من شريك منفذ مسئول عن النشاط ، يتم إدراجهم بالقائمة مع ما يقابلها من المدخلات / بند الميزانية وقيمتها وتوقيع خطة العمليات السنوية .

البند (٣)

تأمين سبل الحياة وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة مصر الوسطى - العليا

خطة العمليات السنوية

البلد : مصر

نتيجة (٢) لمساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة :

بحلول عام ٢٠١١ ، يتم خفض نسبة البطالة ونقص العمالة والقضاء على العمالة السيئة للأطفال .

نتيجة (٣) لمساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة :

بحلول عام ٢٠١١ ، يتم تقليل التفاوت القائم فى مجال التنمية البشرية الإقليمية ، متضمنًا تضييق الفجوة بين الجنسين وتحسين خدمات الحفاظ على البيئة .

النتائج المتوقعة للبرنامج القطرى :

زيادة مستويات الدخل للمجتمعات الريفية التى تعانى من الفقر وانعدام الأمن الغذائى وذلك عن طريق خلق أصول مادية وبشرية واجتماعية من خلال الزراعة وتربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى .

المخرجات المتوقعة :

مخرج ١ - تمكين المجتمعات الهاشة .

مخرج ٢ - خلق الأصول المادية .

مخرج ٣ - اكتساب المنتفعين المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعى وتربية الحيوان والخدمات المعاونة .

مخرج ٤ - رفع الوعى لدى المنتفعين واكتسابهم للمهارات الضرورية اللازمة لتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم .

الشريك المنفذ : **وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى** .

الشركاء الآخرون : **محافظتا أسيوط وسوهاج** .

يعرض المشروع أفضل الممارسات لزيادة دخل الأسر الهامشة من خلال أنشطة الزراعة وتربية الحيوان والخدمات المعاونة الأخرى . يُنفّذ المشروع بالتعاون بين كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومحافظتا أسيوط وسوهاج وكذلك المؤسسات المجتمعية المحلية . ويقدم المشروع المساعدات لعدد ٢٠٠٠ أسرة فقيرة على الأقل على مدى أربع سنوات . ويتضمن المشروع أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب الخاصة بالتدريب على الزراعة وتربية الحيوان ؛ بناء قدرات موظفى الإرشاد ؛ تحسين الخدمات الإرشادية ؛ إنشاء المزارع الإرشادية والمشاتل وصناديق الثروة الحيوانية ومراكز التسويق . وقد تم تصميم هذا المشروع بعد إجراء المشاورات اللازمة مع المجتمعات المحلية المنتفعة فى صعيد مصر . وفى إطار عمل المشروع المتفق عليه ، يتم إدراج بعض الأنشطة تفصيليًا بخطة العمليات التى يقوم بوضعها قادة المجتمعات المحلية وتستعرضها اللجنة الإشرافية على مستوى المحافظات . (مزيد من التفاصيل ملحقة بملخص الأنشطة للبند (٣) للبرنامج القطرى) .

مدة البرنامج : ٢٠٠٧-٢٠١٠
البند (٣) للبرنامج : إنشاء الأصول الثابتة
عنوان المشروع : تأمين سبل العيش وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة مصر الوسطى - العليا
رمز الميزانية : .....
المدة الزمنية : أربع سنوات

الميزانية التقديرية سنويًا لجمهورية مصر العربية :

الميزانية السنوية لجمهورية مصر العربية :
يتم تحديدها بناء على موافقة مصر على ميزانية هذا العام

وافق عليه (الشريك المنفذ) : .....

وافق عليه (برنامج الأغذية العالمى) : .....

خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٧

المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج القطرى والمؤشرات والأهداف السنوية	الأنشطة المخططة قائمة بجميع الأنشطة التى تنفذ خلال السنة متضمنة أعمال المتابعة والتقييم	الإطار الزمنى				الجهة المسئولة	الميزانية المقررة		
		الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع		مصدر التمويل	وصف الميزانية	بالدولار
نتيجة ١ : الأنشطة جاهزة لبدء التنفيذ	- تحديد مناطق عمل المشروع عن طريق : ١ - القيام بعمل مسح لمستوى المعرفة وتحليل مواقع الهشاشة على الخريطة .		X			- برنامج الأغذية العالمى - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - المحافظات			
	٢ - عمل الزيارات الميدانية لتحديد المستوى التنموى للأنشطة المقترحة .			X		- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - برنامج الأغذية العالمى			
	- عمل المسوح اللازمة لتحديد الموارد وموضوعات التنمية الأساسية .								
	- إعداد خطط العمليات بالمشاركة متضمنة أهداف المشروع ، الأنشطة، الإطار الزمنى، المدخلات، المخرجات، وعدد المنتفعين المشاركين بكل نشاط .			X		- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - جمعيات تنمية المجتمع			
	- تقييم قدرة المؤسسات المجتمعية المحلية على المشاركة فى تنفيذ أنشطة المشروع وعمل تقدير احتياجات للمجتمعات لبناء قدراتهم .			X		- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			
	- إعداد الترتيبات اللوجستية للسلع الغذائية . - إعداد قائمة بالمنتفعين وإصدار البطاقات التموينية لهم .			X					

المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج القطرى والمؤشرات والأهداف السنوية	الأنشطة المخططة قائمة بجميع الأنشطة التى تنفذ خلال السنة متضمنة أعمال المتابعة والتقييم	الإطار الزمنى				الجهة المسئولة	الميزانية المقررة		
		الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع		مصدر التمويل	وصف الميزانية	بالدولار
مخرج ١ : تمكين المجتمعات الهامشة مؤشر ١-١ : عدد المؤسسات المجتمعية المحلية التى تم بناء القدرات والمهارات بها . مؤشر ١-٣ : عدد أعضاء السلطات المحلية وموظفى المشروع بالحكومة الذين تم تدريبهم على أنشطة تنمية المجتمع بالمشاركة .	- تعبئة المجتمعات ومشاركتهم فى تنفيذ أنشطة المشروع . - تنفيذ أنشطة بناء القدرات والمهارات للمؤسسات المجتمعية المحلية .			X	X	- الجمعيات التعاونية الزراعية - السلطات المحلية - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			
	- الإعداد لعمل دورات تدريبية لموظفى المشروع والسلطات المحلية فى مجالات التنمية بالمشاركة وتمكين المجتمعات .			X	X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - السلطات المحلية - برنامج الأغذية العالمى			
مخرج ٢ : خلق الأصول المادية . مؤشر ٢-١ : عدد المجتمعات الهامشة المستفيدة من إنشاء الأصول المادية الزراعية والحيوانية.	- إنشاء المزارع الإرشادية والمشاتل الزراعية لتكون بمثابة «مراكز للتميز» بالمنطقة .			X	X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - برنامج الأغذية العالمى			
	- إدخال برامج متقدمة ومتكاملة لتربية الحيوان .			X	X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			
	- إنشاء مراكز تسويق تجريبية لإعداد المزارعين بآليات التسويق وتوفير دورات تدريبية على معاملات ما بعد الحصاد والمشروعات الصغيرة لتصنيع الغذاء .			X	X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - الجمعيات التعاونية الزراعية - المحافظة - برنامج الأغذية العالمى			

المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج القطرى والمؤشرات والأهداف السنوية	الأنشطة المخططة قائمة بجميع الأنشطة التى تنفذ خلال السنة متضمنة أعمال المتابعة والتقييم	الإطار الزمنى				الجهة المسئولة	الميزانية المقررة		
		الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع		مصدر التمويل	وصف الميزانية	بالدولار
مخرج ٣ : حصول المنتفعين على المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعى وتربية الحيوان والخدمات المعاونة . مؤشر ٣-١ : نسبة المجتمعات المتوفر لديها الخدمات الإرشادية المتطورة . مؤشر ٣-٢ : عدد المنتفعين الحاصلين على خدمات التمويل لتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد .	تحسين مهارات خبراء الإرشاد الزراعى من خلال تزويدهم بالتدريب النظرى والعملى .				X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - الجهات المانحة الأخرى التابعة للأمم المتحدة			
	تنظيم زيارات تبادل الخبرات تحت ما يعرف بنشاط «من مزرعة إلى مزرعة» لتحسين مهارات المنتفعين واطلاعهم على أحدث التقنيات الفنية .				X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - الجمعيات التعاونية الزراعية			
	الاستعانة بخبراء إرشاد زراعى مؤهلين لخدمة المنتفعين لزيادة الدخل من خلال أنشطة الزراعة وتربية الحيوان .				X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - برنامج الأغذية العالمى - الجهات المانحة الأخرى التابعة للأمم المتحدة			
	توفير فرص للحصول على تمويل صغير للمنتفعين وتزويد جمعيات تنمية المجتمع بالتدريب اللازم على توفير التسهيلات اللازمة للحصول على هذا التمويل .				X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - جمعيات تنمية المجتمع - مؤسسات القروض الصغيرة			

المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج القطرى والمؤشرات والأهداف السنوية	الأنشطة المخططة قائمة بجميع الأنشطة التى تنفذ خلال السنة متضمنة أعمال المتابعة والتقييم	الإطار الزمنى				الجهة المسئولة	الميزانية المقررة		
		الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع		مصدر التمويل	وصف الميزانية	بالدولار
مخرج ٤ : عدد المنتفعين المكتسبين للخبرات الحياتية التى تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم . مؤشر ٤-١ : نسبة المنتفعين المشاركين فى أعمال التدريب على المهارات الحياتية والتوعية الصحية والغذائية .	توفير التدريب على المهارات الحياتية اللازمة مثل محو الأمية والأمية الرقمية وطرق الاتصال ... إلخ .				X	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - هيئة محو الأمية للكبار			
	عمل دورات تدريبية لتنمية مهارات السيدات على الصناعات اليدوية .								
	تنظيم حملات توعية صحية وغذائية .	X	X	X	X	- المعهد القومى للتغذية - برنامج الأغذية العالمى - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			

خطة العمل السنوية

مكون البرنامج القطرى .....

الشـــريك المنفـــذ .....

السنة : .....

المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج القطرى والمؤشرات والأهداف السنوية	الأنشطة المخططة قائمة بجميع الأنشطة التى تنفذ خلال السنة متضمنة أعمال المتابعة والتقييم	النفقات قائمة بالنفقات الفعلية للأنشطة المنفذة	النتائج النتائج الناجمة عن كل نشاط	تقدم سير العمل لتحقيق النتائج المتوقعة
مخرج ١ :				
مؤشر ١-١ : (الهدف المتوقع تحقيقه خلال العام) :				
مؤشر ١-٢ : (الهدف المتوقع تحقيقه خلال العام) :				
مؤشر ١-٣ : (الهدف المتوقع تحقيقه خلال العام) :				
مخرج ٢ :				
مؤشر ١-١ : (الهدف المتوقع تحقيقه خلال العام) :				

قرار وزير الخارجية

رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٢٨٦) الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٤ بشأن الموافقة على عقد الاتفاق التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الهاشة بمنطقة مصر الوسطى - العليا ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٩ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢ ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية عقد الاتفاق التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الهاشة بمنطقة مصر الوسطى - العليا .

ويعمل بهذا العقد اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/١٠

صدر بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٩

وزير الخارجية

احمد ابو الغيط